الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

مقدمة:

تعتبر التنمية الإنسانية عملية تغيير ارتقائي مخطط للنهوض الشامل بجودة حياة الناس في مختلف جوانبها، حيث يشارك فيها الناس بعدالة لتحمل أعبائها وتقاسم عوائدها، وعلى ذلك فإن مفهوم التنمية الإنسانية يتضمن هدفين أساسيين لا يمكن الفصل بينهما هما: الارتقاء بجودة حياة الناس ومشاركتهم في هذا الارتقاء، ولكي يشعر الناس بارتقاء جودة حياتهم لابد من توفر مواصفات معينة في كافة جوانب الحياة سواء في (المأوى، التعليم، الصحة، العمل، الدخل، المنظومة الثقافية، الحالة السكانية، الأمان الاجتماعي، البيئة)، ومشاركة الناس في الارتقاء بهذه الجودة تُعد ركناً جوهرياً في مفهوم التنمية الإنسانية ولا يمكن الاستغناء عنه، وحينما لا توجد مشاركة لا توجد تنمية إنسانية وبالتالي لا تتحقق جودة الحياة.(١)

وهذا ما أكدت عليه دراسة **تشارلز فيلك وآخرين (Charlez Velk et al, 1998)**؛ حيث أشارت أن عملية تحسين جودة الحياة تعد هدفاً من أهداف التنمية الإنسانية لأي مجتمع، كما أن تحقيق الجودة في كافة مجالات الحياة من الأهداف التي تسعى إليها الدول لتحقيق أعلى معدلات الرقي والرفاهية.(٢)

إن قضية التنمية تشغل كل المجتمعات وبخاصة مجتمعات العالم الثالث التي تسعى إلى تحقيق مستوى معيشي أفضل لمواطنيها من خلال تنمية مواردها البشرية والمادية بعد أن عانت فترة طويلة من استنزاف اقتصادي وقهر سياسي وتخلف اجتماعي، مما ترك بصمات واضحة على كافة نواحي الحياة بهذه الدول التي وجدت نفسها مدفوعة إلى تنمية مجتمعاتها بصورة حقيقية اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافياً وبشرياً، وكان لابد من التركيز على العنصر البشري الذي يمثل المحور الأساس لجميع عناصر التنمية، فهو وسيلة التنمية وغايتها في آن واحد.(٣)

---

(١) إبراهيم محرم وآخرون: الحياة الحلوة مدخل للتنمية الإنسانية، مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ص ٨-١٨.

(2) Charlez Velk et al., Sustainable development and Quality of Life Expected Effect of Prospective Hangesing, Economic and Environment Psychologies, Vol (4), No. (4), 1998, PP. 2-3.

(٣) فؤاد بسيوني متولي: التربية ومشكلات التنمية البيروقراطية، دارة المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٠، ص ٣٧.

ولم يقتصر هذا التركيز على الإنسان في حاضره فقط، بل ينطلق لتحسين نوعية الحياة للأجيال القادمة وتوفير احتياجاتها، كما وجدت هذه الدول أن خير سبيل لتحقيق ذلك هو التعليم، الذي يعد قاطرة التنمية والسبيل لبناء الشعوب ومواجهة التغيرات والتحديات التي يفرضها المستقبل، أنه البداية الحقيقية للتقدم [١] فالتعليم حق إنساني للجميع، وهو مفتاح الرقي لأي مجتمع إن أحسن الاستفادة من متخرجيه، فهو أساس التنمية والتقدم الاجتماعي وحرية الإنسان، لقد أصبح فرض عين على الدولة أن توفره وتكفله وتدعمه وتشرف عليه وذلك ضماناً لمجرى التكوين الأساس والمطلوب في تربية المواطن وتصحيحاً لأي انحرافات لتكوين المواطنة الرشيدة.[٢]

ولهذا لم يعد التعليم هدفاً في حد ذاته، إنما أصبح وسيلة وضرورة للتنمية المستدامة وما تستوجبه من مهام في تلبية متطلباتها، بل إنه أهم وسائل إعداد الأفراد للعمل ومساندة التغيير والتكيف مع عالم متقدم وسريع[٣] وهو الأساس في حل كافة المشكلات (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية)، كما أنه قوة دافعة في عملية تغيير القيم والاتجاهات، وتقع مسئولية تحقيق هذه الأدوار على مؤسساته بصفة خاصة، باعتباره الأداة التي تسهم في تكوين الفرد والمجتمع وهو مطلب ضروري لكل منهما، فهو مطلب بالنسبة للفرد لكونه حقاً من حقوق الإنسان والحصول عليه يساعده في الحصول على الحقوق الأخرى، ويحسن من نوعية حياته، كما أنه ضروري لأي مجتمع لتحقيق التنمية بجوانبها المختلفة، والعمل على استدامة هذه التنمية.[٤]

ولقد تكاتفت جهود المجتمع الدولي مع منظمات الأمم المتحدة منذ عام ٢٠٠٠ في إطلاق أربع مبادرات تركز بشكل أساس على التعليم، هي: (مبادرة التعليم للجميع، عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية، الأهداف الإنمائية للألفية، عقد التعليم من أجل التنمية المستدامة) وثمة علاقة وطيدة بين هذه المبادرات إذ تسعى جميعها إلى تحقيق نتائج مشتركة، هي[٥]:

---

(١) حسن شحاتة: نحو تطوير التعليم في الوطن العربي بين الواقع والمستقبل، سلسلة آفاق تربوية متجددة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٢٠.

(٢) خليل عبدالمقصود عبدالحميد: الخدمة الاجتماعية وحقوق الإنسان، دار القاهرة، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ١١١.

(٣) حامد عمار: خواطر نحو تأسيس بيت المعرفة العربي "مؤتمر التعليم والتنمية المستدامة"، قسم أصول التربية، جامعة الزقازيق، الفترة ١٠-١١ مارس ٢٠٠٤، ص ٢٨١.

(٤) سعيد إسماعيل علي: العدل التربوي وتعليم الكبار، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٣٦.

(٥) اليونسكو: دليل استرشادي للتعليم من أجل التنمية المستدامة، يصدر عن مكتب اليونسكو الإقليمي للعلوم والتعاون مع الشركة المصرية للدراسات والتدريب والتنمية الإدارية (CID)، القاهرة، سبتمبر ٢٠٠٥، ص ص ٤٣-٤٤.

- تحسين جودة الحياة للأفراد خاصة المحرومين والمهمشين.
- توفير التعليم الأساسي لجميع الأفراد الراغبين في التعليم في كل الأعمار.
- تأمين حقوق الإنسان بما يتضمن المساواة بين النوع الاجتماعي وخفض معدلات الفقر وتحقيق الديمقراطية والمواطنة الفعالة.

ومن الملاحظ أن مبادرة التعليم للجميع تضمنت بعض المتطلبات، هي[1]:

- أن يتيح التعليم الأساسي لكل طفل وكل بالغ من الجنسين ولكل الراغبين في التعليم في كل الأعمار فرصًا للتعليم بشكل يوفر تعلم مهارات حياتية تلبي احتياجات الناس وتؤكد على جودة التعليم الذي يحسن نوعية حياتهم ويكافح الفقر.
- أن يتم تحسين كافة الجوانب النوعية للتعليم وضمان الامتياز للجميع، بحيث يحقق جميع الدارسين نتائج واضحة وملموسة في التعليم لاسيما في القراءة والكتابة والحساب والمهارات الأساسية للحياة.
- تحقيق المساواة بين الجنسين في ميدان التعليم بحلول عام ٢٠١٥ مع التركيز على تأمين فرص كاملة للفتيات للانتفاع والتحصيل الدراسي في تعليم أساسي جيد.
- العمل على أن يتم بحلول ٢٠١٥ تمكين جميع الأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة وأطفال الأقليات من الحصول على تعليم ابتدائي جيد ومجاني وإلزامي.

وينادي عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية بضرورة تحقيق الرفاهية للمجتمع من خلال[2]:

- تحسين جودة الحياة للأفراد في المجتمع وذلك من خلال خفض معدلات الفقر وزيادة الدخل وتحسين مستوى الصحة والمشاركة في الحياة السياسية المبنية على معرفة حقوق وواجبات المواطنة في كل بلد على حدة مع مراعاة الحقوق المتساوية للرجال والنساء.
- توفير دواعي القراءة والكتابة والحساب والتفكير النقدي والفعل الإيجابي القائم على قيم المواطنة واكتساب المهارات اللازمة لممارسة ذلك.

---

(1) Steve Packer; Making Education Work for all, A Report from the International Working Group on Education, International Institute for Educational Planning, Glancove, Long Island, New York, USA, 10-11 June 2008, PP: (79-83).

(٢) اليونيسكو: دليل استرشادي للتعليم من أجل التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص ٤٥.

وتسعى الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة نحو تحقيق جودة الحياة من خلال[١]:

- تعميم التعليم الابتدائي لجميع الأطفال في سن الإلزام.
- تحسين نوعية حياة الناس عن طريق (القضاء على الفقر والجوع، تخفيض معدلات وفيات الأطفال، تحسين الصحة النفسية).
- كفالة الاستدامة البيئية.
- تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

أما عقد التعليم من أجل التنمية المستدامة فإنه يركز على عدد من المتطلبات التي تسهم في تحقيق جودة الحياة، هي[٢]:

- تحسين فرص الحصول على تعليم أساسي عالي الجودة.
- إعادة توجيه نظم التعليم القائمة حالياً للتعامل مع قضايا التنمية المستدامة.
- تنمية الفهم والوعي العام.
- تقديم التدريب المناسب لجميع الأفراد والعاملين في المؤسسات التعليمية.

ويلاحظ مما سبق وما ورد في المبادرات الأربع، أن التعليم يمثل استراتيجية مركزية للتنمية المستدامة وحق أساسي من حقوق الإنسان، كما تؤكد جميعها على تحسين جودة الحياة للأفراد في المجتمع وخفض معدلات الفقر وتحسين الصحة للجميع، كما أصبح الهدف العالمي للتعليم من أجل التنمية المستدامة هو الإسهام في تحسين جودة الحياة التي تعد الناتج عن التقويم الدائم وإعادة تقويم إنجاز الفرد بالنسبة لتحقيق إشباع احتياجاته، فالتعليم هو أحد العوامل التي تسهم في إشباع هذه الاحتياجات، وهو الوسيلة التي يتم بها تحقيق الرقي الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق الشخصية، وإنه ليس عاملاً لتحقيق جودة الحياة فقط، بل آلية يتم من خلالها الحفاظ على العوامل الأخرى التي تسهم في تحقيق جودة الحياة.[٣]

---

(1) UNESCO; the Un Dcade of Education for Sustainable Development (DESD 2005 – 2014) PP. 7-8, at: http://unesdo.unesco.org/images/0014.

(2) Ibid, P(6)

(٣) الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة التنمية المستدامة: تنفيذ برنامج العمل المتعلق بالتعليم والوعي العام والتدريب، تقرير الأمين العام، الدورة الثامنة، نيويورك ٢٤ أبريل – ٥ مايو ٢٠٠٠، ص ٢.

كما أكدت دراسة "**روزالين Rosalyn, 2002**" على أن التعليم يؤثر بطريقة مباشرة في خطط التنمية المستدامة وذلك في المجالات الآتية[1]:

- **جودة الحياة:** حيث يحسن التعليم أوضاع الأسر الاقتصادية ويخفض معدلات وفيات الأطفال، ويحسن الإنجاز العلمي للجيل التالي، إذ ينمي فرص الجيل القادم للرفاه الاقتصادي والاجتماعي.
- **صناعة القرار:** المجتمع الجيد المبني على المشاركة في صنع القرارات التي تؤثر بدورها في الرفاه الاجتماعي والاقتصادي والبيئي يعتمد دائماً على ما يمتلكه من مواطنين متعلمين.
- **التنفيذ:** إن أية خطة استدامة وطنية يمكن أن تعزز أو تقيد بمستوى التعليم الذي ينجزه الأفراد، فالأمم ذات المستويات العالية من الأمية وذات قوة عمل غير ماهرة تمتلك خيارات أقل عند محاولتها تحقيق طموحات تنموية معينة.

ولقد أشار تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩[2] إلى مجموعة المتغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية المؤثرة في تحسين نوعية الحياة في المجتمع ومنها (التعليم، الصحة، المهنة، الدخل، السكن، التغذية، الحياة الأسرية، ملامح البيئة والمرافق ...).

وقد أكد التقرير على أهمية التعليم كمؤشر أساس لنوعية الحياة وأحد المتغيرات المكونة لها بالرغم من وجود متغيرات أخرى هامة مثل الدخل والمهنة، حيث أشار أن التعليم أكثر العوامل والمتغيرات تأثيراً لأنه يعتبر مدخلاً مهماً يؤثر على المخرج الناتج ويشكله، وبذلك فإن تأثير التعليم قد يفوق تأثير العوامل الهامة الأخرى نظراً لعدة اعتبارات أهمها أنه:

- يعمل على تزويد الأفراد بمجموعة من المعارف والقيم ذات الطبيعة العقلانية.
- يساعد على نشر الثقافة والوعي والفهم للظروف المتغيرة.
- وسيلة للقضاء على الخرافات والجمود والتقاليد السائدة في المجتمع.
- يساعد الإنسان على ترشيد ممارسة الحياة بالمستوى الذي يحقق الإشباع الأمثل للحاجات الأساسية.

---

(1) Rosalyn, Mckeown; Education for Sustainable Development Toolkit, Energy, Environment and Resources Center, University of Tennessee, U.S.A, Version 2, July 2002, PP: 12-13.

(٢) البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة: تقرير التنمية البشرية عن مصر لعام ١٩٩٩ "التعليم"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ١٩٩٩، ص ١٠.

ومن ثم فتحقيق جودة الحياة يتم من خلال استراتيجيات متعددة أهمها التعليم والتدريب، وفي ضوء هذه الرؤية الجديدة للتعليم تبلورت مفهومات جديدة ذات علاقة ارتباطية بعضها البعض حيث تشترك جميعها في السمات والخصائص العامة أهمها: (التربية الحياتية، التعليم للحياة، التعليم من أجل المواطنة، التعليم من أجل التنمية المستدامة، التعليم من أجل حياة أفضل والتعليم من أجل تحقيق جودة الحياة).

وكل هذه المفهومات والمصطلحات تعد الأفراد لمواجهة تحديات الحياة المستقبلية، وتجعل الأفراد يفكرون في مواجهة الاحتمالات، والاستفادة من الموارد والإمكانات المادية والبشرية من أجل مواجهة المشكلات الحاضرة المستقبلة.(١)

وترتب على هذا الاهتمام الدولي والرؤية الجديدة للتعليم آثار مهمة على نظم التعليم النظامية، إذ تأتي في وقت تشرع فيه العديد من البلدان في إعادة النظر بصورة عامة في نظم تعليمها النظامية التي لم تعد كافية لتلبية احتياجات المجتمع وسوق العمل، وإذا كان الهدف من البرامج التعليمية في الماضي هو نقل المعارف والمهارات والقيم الموجودة، فإن الرؤية الجديدة للتعليم تهتم بكيفية إعداد الناس للحياة والاستجابة لمتطلبات مجتمع سريع التغير وخاصة التغيرات التكنولوجية التي تؤثر في كل جانب من جوانب الحياة كما تسعي إلى تحقيق السعادة والرفاه والعيش الرغد الهنيئ.(٢)

وإذا كانت المواثيق الدولية قد أكدت على دور التعليم في تحقيق جودة الحياة في المجتمعات بصفة عامة، فإن هذا الدور يكون أكثر أهمية في المجتمعات الريفية لما له من تأثير كبير في إحداث التنمية الشاملة في هذه المجتمعات، حيث أشار "تقرير التنمية البشرية لمصر عام ٢٠٠٨"(٣)، إن التعليم في المجتمع الريفي أصبح أساس تنمية هذا المجتمع في كافة مجالاته الاقتصادية والاجتماعية والمعرفية والتقنية، كما أنه يساعد في تنقية المجتمع من

---

(١) الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة التنمية المستدامة: تنفيذ برنامج العمل الدولي بشأن التعليم والوعي والعام والتدريب، تقرير الأمين العام، نيويورك، الدورة السابعة، ١٩-٣٠ أبريل ١٩٩٩، ص ٣.

(٢) الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة التنمية المستدامة: التعليم والتوعية العامة من أجل التنمية المستدامة، تقرير الأمين العام، الدورة التنظيمية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، نيويورك، ٣٠ أبريل – ٢ مايو ٢٠٠١م، ص ٧.

(٣) البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة: تقرير التنمية البشرية عن مصر لعام ٢٠٠٨، العقد الاجتماعي لمصر (دور المجتمع المدني)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٨، ص ٨.

الخرافات والتقاليد البالية، وأشار إلى التنمية والتحديث يبدأن من القرية والعمل على تنميتها وتحويلها إلى وحدة إنتاجية فعالة، ولهذا أصبح النهوض بالريف حقًا واجب الأداء تجاه الريفيين وحصولهم على نصيب عادل من الخدمات الأساسية ومن التقدم والرفاهية.

وتأكيدًا على ذلك فقد قامت منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة اليونسكو خلال اجتماعات القمة العالمية للتنمية المستدامة والتي عقدت في (جوهانسبرج، سبتمبر ٢٠٠٢) بإطلاق مبادرة جديدة للشراكة بشأن تعليم سكان الريف، والتي أصبحت تمثل قيادة جديدة في مبادرة التعليم للجميع، وتعتبر هذه المبادرة ذات أهمية كبرى في تحقيق جودة الحياة لهؤلاء السكان الريفيين؛ حيث تمثل إسهاماً رئيسًا في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة، كما تهدف إلى:

- زيادة فرص حصول سكان الريف على التعليم الأساسي.
- تحسين نوعية التعليم الأساسي في المناطق الريفية.
- تعزيز القدرة الوطنية لتخطيط وتنفيذ عملية التعليم الأساسي بطريقة تعالج احتياجات التعليم لدى سكان الريف.

ومن ثم فقد أصبح تعليم سكان الريف أمراً يتطلب مزيدًا من الاهتمام من جانب المجتمع الدولي والمجتمع المدني، باعتباره أحد العناصر الأساسية للفعاليات الوطنية والعالمية التي تهدف إلى التقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة.(١)

قضية الدراسة:

يعتمد تطور أي مجتمع من المجتمعات الإنسانية على جودة الحياة بصفة عامة وجودة التعليم بصفة خاصة؛ لأن جودة التعليم أحد أبعاد جودة الحياة، حيث تتحدد جودة الحياة بمساحات الحرية والديمقراطية السائدة في المجتمع ومدى نظافة البيئة وخلوها من الملوثات وتوفر الخدمات الصحية والتعليمية الجيدة في هذا المجتمع بالإضافة إلى وسائل الأمان المتوفرة والإمكانات المتاحة لشغل الوقت الحر عند أفراد المجتمع وكل ما يعمل على تحقيق الرضا والسعادة لهم وهذا كله يحتاج إلى تضافر الجهود وشعور كل فرد بأنه معني بتحقيق أهداف المجتمع، ومصر كبقية دول العالم النامي تواجه تحديات عديدة تمثل عقبات في طريق تحقيق

(١) اليونسكو: دليل استرشادي للتعليم من أجل التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص ص ٢٣ – ٢٤.

أهداف التنمية، وتعيق إطلاق قدرات الإنسان المصري وطاقاته وتحول دون تحويل أكبر عدد من أبنائه إلى أفراد مشاركين بالعمل في تحسين نوعية الحياة وزيادة الإنتاج والارتقاء بجودته.

كما يعاني الريف المصري من العديد من المشكلات التي تحول دون تحقيق جودة الحياة فيه، مثل انخفاض المستوى التعليمي والصحي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي؛ ولذا تبحث الدراسة الحالية فيما يستطيع أن يقوم به التعليم في ضوء رؤيته الجديدة التي تقوم على تحقيق التعليم للجميع بمستوى عال من الجودة وضمان حقوق الإنسان وتحقيق الديمقراطية وكيفية تحقيق مؤشرات جودة الحياة وماذا يمكن أن يفعله لكي يحسن من قيمة هذه المؤشرات في البيئة الريفية.

ومن هنا يمكن صياغة قضية الدراسة في السؤال الرئيس التالي:

- **ما دور التعليم في تحقيق جودة الحياة للأسرة الريفية؟**

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيس عدة أسئلة فرعية هي:

١- ما الأسس الفلسفية والفكرية لجودة الحياة؟

٢- ما واقع الأسرة الريفية في ضوء مفهوم جودة الحياة ومؤشراتها؟

٣- ما واقع التعليم في الريف المصري بصفة عامة ومحافظة القليوبية بصفة خاصة ؟

٤- ما رؤية الأسر الريفية للخدمات المتوفرة في القرية التي يعيشون فيها؟

٥- ما المقترحات اللازمة لتفعيل دور التعليم النظامي في تحقيق مؤشرات جودة الحياة في البيئة الريفية؟

أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيس للدراسة في محاولة وضع تصور مقترح لتفعيل دور التعليم النظامي في تحقيق مؤشرات جودة الحياة في البيئة الريفية، وفي سبيل ذلك تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

١- التعرف على الأسس الفلسفية والفكرية لجودة الحياة.

٢- التعرف على واقع الأسرة الريفية في ضوء مفهوم جودة الحياة ومؤشراتها.

٣- تشخيص واقع التعليم في الريف المصري بصفة عامة ومحافظة القليوبية بصفة خاصة ورصد أهم المشكلات التي تواجهه وتقلل من جودته.

٤- الكشف عن مدى توافر مؤشرات جودة الحياة في البيئة الريفية.

٥- رصد أهم تصورات الأسر الريفية ومعرفة آرائهم حول الخدمات المقدمة لهم في القرى التي يعيشون فيها ومنها التعليم والدخل وظروف البيئة المحيطة بهم.

٦- دراسة العلاقة الارتباطية بين مستوى تعليم الأسر الريفية ومؤشرات جودة الحياة.

أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة الحالية أهميتها من حيث أنها:

١- تتناول أحد الموضوعات حديثة الطرح على المستوى التربوي بشكل عام والمستوى الأصولي الفلسفي بشكل خاص و موضوع التعليم من أجل تحقيق جودة الحياة في البيئة الريفية.

٢- تقدم بعض البدائل المطروحة لتحسين دور التعليم النظامي وتطويره من أجل تحقيق مؤشرات جودة الحياة، والتي يمكن أن تفيد الجهات المسئولة عن التعليم النظامي من وزارات ومراكز بحثية عن وضع السياسات والخطط المتعلقة بتحسين التعليم في الريف المصري.

منهج الدراسة وأداتها:

تعتمد الدراسة الحالية على المنهج الوصفي باعتباره المنهج المناسب لطبيعتها؛ لأنه يساعد بفنياته في الحصول على معلومات وحقائق واقعية عن الظاهرة المدروسة، ولا يقف عند مجرد وصف الظاهرة موضوع البحث، إنما يذهب إلى أبعد من ذلك فيحلل ويفسر سعياً للوصول إلى النتائج المرجوة تحقيقاً لما يجب أن يكون، كما أنه يكشف عن رؤى وتصورات محتملة للظاهرة وتطوراتها المستقبلية.(١)

وتستخدم الدراسة "أسلوب دراسة الحالة" كأحد أساليب المنهج الوصفي على اعتبار أنه أسلوب يتيح فرصة جمع بيانات تفصيلية عن حالات محدودة في نطاقات اجتماعية مختارة تتناسب مع جهد وإمكانات الباحث الفرد.(٢)

---

(١) عدلي على أبو طاحون: مناهج البحث في العلوم التربوية والنفسية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ١٠٨.

(٢) بشير صالح الرشيدي: مناهج البحث التربوي – رؤية تطبيقية مبسطة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ٢٠٠٠م، ص ٧٢.

كما تعتمد الدراسة الحالية على استمارة استطلاع رأي وذلك: لتحديد إلى أي مدى تتوافر مؤشرات جودة الحياة وجوانبها المختلفة في البيئة الريفية، وهذا عن طريق (تحديد مستوى الدخل، تحديد مستوى التعليم للآباء والأبناء، تحديد نوع المهنة، نوع السكن، تحديد مستوى الخدمات الصحية المقدمة لأفراد المجتمع، ملامح البيئة)، بجانب تحديد مدى استفادة هؤلاء الأفراد من الخدمات المقدمة لهم عن طريق درجة شعورهم بالرضا أو عدم الرضا عن ظروف الحياة المحيطة بهم وتقييمهم للحياة ككل.

كما تستخدم هذه الاستمارة للتعرف على تصورات وآراء الأسر الريفية ونظرتها لبعض القضايا المهمة في مجالات (التعليم، الصحة، الدخل، السكن، ظروف البيئة المحيطة، وغيرها)، وذلك عن طريق المقابلات الشخصية المفتوحة والمقننة للوصول إلى تكوين رؤية شاملة لأهمية التعليم في تشكيل وتحسين جودة الحياة ومدى تأثيره على كافة جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والثقافية.

حدود الدراسة:

تقتصر الدراسة الحالية على الحدود التالية:

١- الحد الجغرافي:

تجري الدراسة الميدانية في بعض قرى محافظة القليوبية هي (قرية أسنيت في مركز كفر شكر، وقرية بتمدة في مركز بنها، وقرية شبرا هارس في مركز طوخ) وذلك لأن محافظة القليوبية من المحافظات التي يغلب عليها الطابع الريفي وقد صنفت وفقاً لتصنيفات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ضمن المحافظات الريفية.(١)

٢- الحد البشري:

تقتصر الدراسة على عينة عشوائية من الأسر الريفية في القرى الثلاث عينة الدراسة، وقد بلغ حجمها (مائة أسرة ريفية)، واختيرت من مستويات مختلفة بناءً على متغيرات الدراسة (مستوى التعليم، السن، نوع المهنة، مصدر الدخل، نوع المسكن ... وغيرها).

٣- الحد الزمني:

يتحدد بزمن إجراء الدراسة.

---

(١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي ١٩٥٢-١٩٨٧، القاهرة يونيو ١٩٨٨، ص ٢٤.

مصطلحات الدراسة:

تتحدد مصطلحات الدراسة فيما يلي:

١- جودة الحياة(*):

تعرف جودة الحياة – في إطار الدراسة الحالية – إجرائيًا بأنها درجة التحسن والرقي في مجمل الأوضاع المادية وغير المادية التي تعمل على إشباع الحاجات الأساسية والكمالية للأفراد في المجتمع الريفي، ويتضمن هذا المفهوم مجموعة من المؤشرات الرئيسة التي تغطي جوانب الحياة وهي:

- **مؤشرات اقتصادية:** حيث تعكس نوعية الحياة الاقتصادية، المتمثلة في (تحسين مستوى الدخل، توفير فرص عمل).
- **مؤشرات اجتماعية:** حيث تعبر عن الأوضاع الاجتماعية السائدة في المجتمع والخدمات الاجتماعية المقدمة لأفراده من جانب وتشمل (مستوى التعليم ومستوى الصحة، والسكن والشعور بالأمان)، والعلاقات الاجتماعية بين الأفراد من جانب آخر.
- **مؤشرات بيئية:** وتتمثل في التمتع بملامح البيئة النظيفة وتوافر المرافق العامة في المجتمع.
- **مؤشرات سياسية:** وهي تعبر عن المشاركة السياسية السائدة في المجتمع ومدى نشر الوعي السياسي بين أفراده كالمشاركة في الانتخابات واتخاذ القرار.

٢- الأسرة الريفية(**):

تعرف الأسرة الريفية – في إطار الدراسة الحالية – إجرائيًا بأنها هي الأسرة التي تقيم في إحدى المناطق الريفية في محافظة القليوبية سواء في (قرى، عزب، كفور، نجوع)؛ حيث يعتمد بعض أفرادها على مهنة الزراعة فقط كمصدر أساس للدخل والبعض يعتمد على الزراعة وبعض المهن أو الحرف الأخرى؛ والبعض الآخر يعمل في مهن ووظائف حكومية فقط.

٣- التعليم من أجل تحقيق جودة الحياة للأسرة الريفية(***):

ويعرف في إطار الدراسة الحالية إجرائيًا بأنه ذلك النمط التعليمي الذي يركز على الاهتمام بكيفية إعداد أبناء الريف للحياة والاستجابة لمتطلباتها وتمكينهم من ترجمة المعارف والقيم

(*) للمزيد من التفاصيل حول مفهوم جودة الحياة، أنظر الفصل الثاني من الدراسة.

(**) للمزيد من التفاصيل حول مفهوم الأسرة الريفية، أنظر الفصل الثالث من الدراسة.

(***) للمزيد من التفاصيل حول مفهوم التعليم من أجل تحقيق جودة الحياة، أنظر الفصل الرابع من الدراسة.

والاتجاهات والمورثات الموجودة في البيئة إلى ممارسة عملية مفيدة في حياتهم الحاضرة والمستقبلة، وذلك بربط جميع أنواع التعليم الحالية بالواقع الريفي بهدف بناء شخصياتهم ومهاراتهم بناءً شاملاً متكاملاً ومستمراً ليكونوا مواطنين صالحين قادرين على العمل ومتفاعلين مع الحياة اليومية وتحدياتها بنجاح.

مخطط الدراسة:

تسير الدراسة الحالية وفقاً للمخطط التالي:

الفصل الأول: يعرض أهم ملامح الإطار العام للدراسة من حيث: مقدمة الدراسة وقضيتها وأهدافها وأهميتها ومنهجها وأداتها، وحدودها ومصطلحاتها وخطواتها.

الفصل الثاني: يتضمن الأسس الفلسفية والفكرية لجودة الحياة.

الفصل الثالث: يتضمن واقع الأسرة الريفية في ضوء مفهوم جودة الحياة ومؤشراتها.

الفصل الرابع: يتضمن مفهوم التعليم من أجل تحقيق جودة الحياة ومضمونه وأهدافه وخصائصه ومبررات الأخذ به كرؤية جديدة للتعليم.

الفصل الخامس: يتضمن واقع التعليم في الريف المصري بصفة عامة ومحافظة القليوبية بصفة خاصة ورصد أهم المشكلات التي تواجهه وتقلل من جودته.

الفصل السادس: يتمثل في إجراءات الدراسة الميدانية من حيث أهدافها وطرق اختيار العينة ومواصفاتها والأساليب الإحصائية المستخدمة وصعوبات التطبيق الميداني.

الفصل السابع: يتمثل في عرض أهم نتائج الدراسة الميدانية وتحليلها وذلك للتعرف على مدى توافر مؤشرات جودة الحياة في بعض قرى محافظة القليوبية ورصد تصورات الأسر الريفية نحو الخدمات المقدمة لها في القرى وتقييمها لهذا الخدمات، ومعرفة العلاقة الارتباطية بين مستوى تعليم أفراد العينة ومؤشرات جودة الحياة.

الفصل الثامن: يتمثل في التصور المقترح اللازم لتفعيل دور التعليم النظامي في كيفية تحقيق مؤشرات جودة الحياة في البيئة الريفية.